التدخل التركي في ليبيا وتأثيره علي الأمن القومي المصري

Turkish intervention in Libya
And its impact on Egyptian national security

الشيماء خضري فراج حامد

باحثة دراسات عليا بكلية السياسة والإقتصاد – جامعة السويس

تحت إشراف

أ.د / عبد العال عبدالرحمن سليمان

استاذ العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

د.محمد شاكر محمد

مدرس بقسم العلوم السياسية

كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس

مستخلص :

تناولت الدراسة الأزمة الليبية منذ إندلاعها كحراك سياسي في ١٧فبراير ٢٠١١، لكنها سرعان ما تحولت إلي ساحة لصراع إقليمي ، حيث تعتبر ليبيا من أكثر الدول العربية التي شهدت إنفلاتاً أمنياً خطيراً ، وتطرقت الدراسة إلي بيان خلفيات الأزمة والوقوف حول الأسباب التي أدت إلي مزيد من الإنقسام الداخلي وتقويض ركائز ومؤسسات الدولة في ظل تعارض المصالح بين الأطراف المتصارعة ، كما ركزت الدراسة علي التدخل التركي في الأزمة الليبية إذ فتحت الثورات العربية مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ، وظهر هذا

النهج التركي بوضوح في إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٧ أبريل ٢٠١١ عن خارطة الطريق لمعالجة الوضع في ليبيا ذلك التدخل الذي أدي إلي مزيد من الإنقسامات وساهم في تأجيج الصراع ، وتأتي أهمية الدراسة في أنها تتطرق إلي بيان مظاهر ودوافع ومدي مشروعية هذا التدخل خاصة وأن تركيا تسعي تركيا إلي مزاحمة مصر في شرق المتوسط بتوقيعها مذكرة تفاهم لترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني مع حكومة فايز السراج ، والتي جاءت رداً علي إتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين مصر وقبرص واليونان ، كما تهدف الدراسة إلي إستكشاف تداعيات التدخل التركي علي الأمن القومي المصري.

تقوم الدراسة علي فرضية اساسية تحاول الدراسة إثباتها وهي "هناك علاقة طردية بين التدخلات الأجنبية وإستقرار الدول " فصحيح أن حالة عدم الإستقرار السياسي في ليبيا أدت إلي مزيد من التدخلات الخارجية ، إلا أن هذا التدخل زاد من أمد الصراع فيها وتحولت إلي دولة فاشلة .

وتوصلت الدراسة إلي أن الإضطرابات السياسية وحالات الإنقسام الداخلي أدت إلي مزيد من التدخلات الخارجية في ليبيا وتحولها إلي دولة فاشلة ، فالتدخل العسكري لحلف الناتو أدي إلي عدم الإستقرار الإقليمي في منطقة الساحل ووفر بيئة ملائمة للجماعات الجهادية المسلحة ، وتردي الأمن الإنساني وإنهيار الدولة وإنفصال بعض الأقاليم عن الدولة الأم .

كلمات مفتاحية :

الصراع السياسي – التدخل التركي – ليبيا – تركيا – الأمن القومي المصري – منتدي غاز شرق المتوسط.

Abstract:

The study dealt with the Libyan crisis since its outbreak as a political movement on February 17, 2011, but it quickly turned into an arena for a regional conflict, as Libya is considered one of the Arab countries that have witnessed the most serious security chaos.

The study touched on the background of the crisis and the reasons that led to more internal division and the undermining of the foundations of the state and its institutions in light of the conflict of interests between the conflicting parties. The study also focused on Turkish intervention in the Libyan crisis, as the Arab revolutions opened a field for Turkey's activity in presenting its role as a third party and mediator. In addressing internal Arab disputes, this Turkish approach appeared clearly in Turkish President Ragab Tayip Ardogan's announcement on April 7, 2011, of the road map to address the situation in Libya, an intervention that led to more divisions and contributed to fueling the conflict

The importance of the study is that it addresses the manifestations, motives, and extent of the legitimacy of this intervention, especially since Turkey seeks to compete with Egypt in the eastern Mediterranean by signing a memorandum of understanding to demarcate maritime borders and security

cooperation with the government of Fayez al-Sarraj, which came in response to the maritime border agreement signed between Egypt, Cyprus, and Greece. the study also aims to explore the repercussions of Turkish intervention on Egyptian national security.

The study is based on a basic hypothesis that the study is trying to prove, which is, “There is a direct relationship between foreign interventions and the stability of countries.” It is true that the state of political instability in Libya led to more foreign interventions, but this intervention increased the duration of the conflict and it turned into a failed state.

The study concluded that political turmoil and internal divisions led to more external interventions in Libya and its transformation into a failed state. NATO’s military intervention led to regional instability in the Sahel region and provided a suitable environment for armed jihadist groups, deteriorating human security, the collapse of the state, and the separation of some regions from home country

Keywords:

(Political conflict – Turkish intervention – Libya – Turkey – Egyptian national security – Eastern Mediterranean Gas Forum)

مقدمة :

جاء الإهتمام الدولي بليبيا نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي هام في شمال القارة الإفريقية مع شاطئ طويل علي البحر المتوسط يمتد لحوالي الفي كيلو متر ، مما يجعل موقعها حيوي جداً للقارة الأوروبية ، وفي حالة عدم ضبط الأمن فيها تكون مصدراً لتهديد الأمن في القارة عبر إنتقال المهاجرين غير الشرعيين أو المسلحين أو عمليات التهريب عبرها .

هذا فضلاً عن إحتواء ليبيا مخزونا هائلاً من الموارد الطبيعية إذ تحتل ليبيا المرتبة التاسعة بين أكبر الدول التي تمتلك مخزوناً احتياطياً مؤكداً للنفط الخام يقدر بحوالي ٥٠ مليار برميل ، علاوة علي إمتلاكها كميات مؤكدة من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط مما جعلها منطقة صراع إقليمي بمزاحمة الدول لبعضها في المنطقة للإستفادة من الغاز، وهو ما ساعد علي إنشاء منتدي غاز شرق المتوسط لتكون إطار قانوني حاكم للتقسيم العادل بين الدول المشاطئة .

وتأتي أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء علي الأهمية الاستراتيجية لليبيا بالنسبة لمصر والعالم العربي ، حيث تحتل ليبيا أهمية إستراتيجية بالنسبة لمصر فهي بوابة مصر من الناحية الغربية وعدم الإستقرار فيها يجعل مصر مهددة بخطر الإرهاب والمنظمات العابرة للحدود مما يهدد أمنها القومي .

مشكلة الدراسة :

وتتمثل إشكالية الدراسة في الجانب القانوني لهذا التدخل إذ خولت تركيا لنفسها الحق في التنقيب علي الغاز في مياه البحر المتوسط دون وجه حق ومزاحمة الدول المشاطئة في حقوقها في التنقيب ، والإستفادة من الغاز في تلك المناطق الغنية ، فجاء رد تركيا بإتفاقية الحدود البحرية والتعاون الأمني مع حكومة فايز السراج وهي حكومة غير

معترف بها دولياً ، رداً علي إتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين مصر وقبرص واليونان مما يهدد ليس فقط الأمن القومي لمصر وإنما الأمن الإقليمي برمته .

لذلك تسعي الدراسة إلي الإجابة علي سؤال بحثي رئيسي هو:

إلي أي مدي أثر التدخل التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري؟

ويتفرع عن هذا السؤال البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية أهمها :

- كيف ساهمت الثورة الليبية في تصاعد مظاهر عدم الإستقرار الداخلي في ليبيا؟
- كيف أثرت الأوضاع في ليبيا علي أمن دول الجوار؟
- كيف حولت التدخلات الخارجية ليبيا إلي دولة فاشلة ؟
- لماذا تدخلت تركيا عسكرياً في ليبيا؟
- كيف أثر التدخل التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري ؟

أهمية الدراسة :

تهدف الدراسة إلي إلقاء الضوء علي حداثة الموضوع وجدته ، خاصة وأن الدراسة ترصد الإضطرابات التي خلفتها ثورات الربيع العربي في الدول العربية ، وما نتج عن هذه الاضطرابات من أشكال للتدخل الخارجي سواء من قبل قوي إقليمية أو دولية ، و بيان ما إذا كانت التدخلات الخارجية سبب في إفشال هذه الدول ، أم أنها نتيجة لفشل تلك الدول في العودة إلي الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي .

فالدراسة تركز علي التدخل التركي في الأزمة الليبية ويبان صور التدخل ومظاهره ، ودوافع وأطماع تركيا في المنطقة ، وإستكشاف مدي تأثير هذا التدخل علي الأمن القومي المصري ، فالأمن القومي المصري مرتبط بأمن دول المنطقة وهذا الشق الأمني أكثر وضوحاً في الحالة الليبية ، حيث ظهرت الدبلوماسية المصرية وتحركات مصر لحل الأزمة والحد من التدخلات الأجنبية في ليبيا .

أهداف الدراسة :

تسعي الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- التعرف علي خلفيات وأسباب الأزمة الليبية .
- أهمية ليبيا بالنسبة إلي مصر والنظام الإقليمي.
- التعرف علي ملامح ودوافع التدخل التركي ومدي مشروعيته .
- تأثير التدخل التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري.
- كيف واجهت مصر هذا التدخل حفاظاً علي أمنها القومي.

المنهج:

تعتمد الدراسة علي **المنهج التحليلي** وهو من أهم وأكثر المناهج العلمية إستخداماً ، ويعتمد علي تحليل البيانات المتوفرة عن المشكلة محل الدراسة للوصول إلي أفضل الحلول الممكنة فهو منهج يقوم علي ثلاث عمليات أساسية :

١. التفكيك أي تجزئة وتقسيم المشكلة إلي وحدات أساسية لوصف المشكلة وبيان مسبباتها ومناقشتها ووضع مقارنات مماثلة ، وتبسيط المشكلات بهدف إيجاد الحلول لها .
٢. النقد يعتبر جوهر المنهج التحليلي ويتم فيه شرح وجهة نظر الباحث حول مشكلة البحث والحلول المتوفرة والقابلية للتعديل والإضافة .
٣. التركيب والإستنتاج وهو المرحلة الأخيرة في عملية المنهج التحليلي ، ويتم فيها تلخيص الدراسة وبيان النتائج التي وصل إليها الباحث ، ولابد أن تتميز النتائج بالدقة والوضوح والقابلية للتنفيذ .

كما تعتمد الدراسة علي **المنهج القانوني** حيث أن للدراسة منحي قانوني متمثل في مدي مشروعية التدخلات الأجنبية في شئون الدول سواء سياسياً أو الأطماع

الإقتصادية ، كما في حالة تركيا والبحث في مدي مشروعية رغبتها في ترسيم الحدود البحرية للتنقيب عن النفط في منطقة شرق المتوسط .

حدود ونطاق الدراسة :

- الإطار الزماني

تمتد الدراسة في الفترة (٢٠١٥-٢٠٢٣) لتلقي بضوئها علي أهم الأحداث والتحولات التي شهدها الوطن العربي بعد ثورات الربيع العربي ، خاصة وأن هذه الثورات أدت إلي توترات وأزمات كلأزمة الليبية و ما شهدته من تدخلات كالتدخل التركي ، والذي بدأ مع إنتشار القوات التركية في الأراضي الليبية في يناير ٢٠٢٠ ، لتنتهي الدراسة في ٢٠٢٣ محاولة تحليل وبحث الدور المصري تجاه تلك التدخلات .

- الإطار المكاني

تتناول الدراسة المنطقة العربية كمسرح للأحداث وما أحدثته الثورات من تغيير للأنظمة السياسية القائمة ، كما حدث في ليبيا مع هجمات قوات التحالف الدولي ومقتل القذافي.

الإطار النظري :

تعتمد الدراسة علي **تأصيل نظرية المصلحة الوطنية** وهي الإطار الحاكم لسياسة الدولة الخارجية وتوجهاتها علي الصعيد الدولي .

توظيف النظرية فمن الجدير بالذكر أن تفسير سلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه دول المنطقة لخدمة متطلبات الأمن القومي المصري ، وفقاً لإستراتيجية دقيقة ومحاولة التعامل مع أزمات المنطقة بفاعلية وسلوك رشيد عقلاني بغية تحقيق الإستقرار والأمن الإقليمي ، وهذا الشق الأمني أكثر ظهوراً في الحالة الليبية حيث برزت الدبلوماسية المصرية وتحركات مصر لإدارة الأزمة الليبية ، وظهر هذا جلياً في

مشاركة مصر في مؤتمر برلين يناير ٢٠٢٠ لحل الأزمة والذي قضي بحظر تصدير الأسلحة لأطراف الصراع وتوزيع عادل وشفاف لعائدات النفط في ليبيا ، وتدشين مبادرة إعلان القاهرة للتمسك بالحل السياسي للأزمة ووقف التصعيد العسكري ، وتأكيد القيادة المصرية علي أن سرت والجفرة بمثابة خط أحمر لا يسمح للميليشيات المسلحة داخل ليبيا بتجاوزه ، وإستقبال الرئيس السيسي لمشايخ وأعيان القبائل الليبية ، وفي إطار التأكيد علي الدور العربي إزاء الأزمة الليبية دعت كل من مصر وتونس والجزائر إلي إقامة الإنتخابات الرئاسية والتي كان من المقرر إنعقادها في سبتمبر ٢٠٢١ ،علي أن يعقبها إنتخابات برلمانية في ٢٠٢٢ ، وإنقضي عام ٢٠٢٣ ولم يتمكن قادة ليبيا من تحقيق أهم طموحات الشعب الليبي في إنهاء الإنقسام وإجراءات إنتخابات عامة والقضاء علي الفساد

الإطار المفاهيمي :

١. مفهوم التدخل الخارجي

لغوياً : يمكن تعريف التدخل في اللغة فيعني تكلف الدخول في الأمر، ومن ثم كان الدخيل هو الشخص الذي دخل في قوم ما ، وإنتسب إليهم وهو ليس منهم ، أو هو الأجنبي الذي يدخل وطن غير وطنه ليستغله.

المفهوم الاصطلاحي : يري الفقيه **دي فاتيل**" في اعمال الوساطة التي تقوم بها الدولة لتسوية النزاعات الداخلية والدولية بين دولتين متحاربتين ، أو الوساطة بهدف حل المنازعات الداخلية لدولة ما نوعا من التدخل .[١]

[١] - وليد محمد ربيع عبد الحميد ، **أبعاد التدخل الإيراني في سوريا(٢٠١١-٢٠١٩)** ، دكتوراه ، كلية السياسة والإقتصاد ، جامعة السويس ،٢٠٢٢.

يعرف **شارل روسو**"**Charlie Russo**"التدخل الدولي بأي تدخل في الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة اخري بقصد تنفيذ أو الحيلولة دون تنفيذ عمل أو خضوع معين كما أن الدولة المتدخلة تتصرف عن طريق السلطة وتسعي إلي فرض إرادتها بممارسة ضغوط سياسية وإقتصادية وعسكرية ونفسية مختلفة ترجع إلي ما ترغب به الدول المتداخلة.

وينظر "**جيرد هاردفان جلان**"**GerhardvanGlahn**" إلي التدخل في ظل القانون الدولي بأنه عمل ديكتاتوري من جانب دولة ما في شئون دولة اخري ، بغية الإبقاء علي النظام السائد فيها أو تغييره ، وقد يكون هذا التدخل مشروع أو غير مشروع لكنه يتعلق بإستقلال الدولة المعنية أو أراضيها وسيادتها فيكون هذا التدخل ممنوعاً بموجب القانون الدولي لأن القانون وضع جزئياً علي الأقل لحماية الشخصية الدولية لدول العالم [١] .

٢. مفهوم النزاعات المسلحة

لغوياً : يحمل النزاع معني الصدام والقلع والخصومة ما يوحي أن هذه المعاني تكون في الغالب مصحوبة بالقوة وإستعمال العنف للتسوية

النزاعات المسلحة الدولية وهي تلك النزاعات التي تثور بين دولتين أو أكثر أو تلك التي تحدث بين القوات التابعة لمنظمة دولية وأحد الأطراف المتصارعة سواء في حالة تصديها للنزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية

كما يعرفها الدكتور محمد بنونة بأنها كل كفاح مسلح ينشب داخل حدود دولة ما يسعي إلي الإستيلاء علي السلطة في الدولة أو الإنفصال عن الدولة الأم [٢] .

---

[١] - محمد يعقوب عبد الرحمن ،**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية** (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث والإستراتيجية ، الطبعة الأولي ، سنة ٢٠٠٥)،متاح علي/ https://www.ecssr.ae/publication ، تاريخ الزيارة ٥-١٢-٢٠٢١.

[٢] - حيدر كير ، **حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة** (ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، سنة٢٠١٤)متاح علي http://archives.univ-biskra.dz/bitstream/1234567 ،تاريخ الإطلاع ٢٠-١٢-٢٠٢٢.

٣. مفهوم النظام الاقليمي العربي

هو ذلك الاقليم الذي يضم وحدات سياسية متماثلة ومتقاربة في النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية.

جغرافياً : النظام الإقليمي العربي يشمل منطقة جغرافية متصلة تحده حدود طبيعية واضحة المعالم يحده من جهة الشرق الهضبة الإيرانية ومن جهة الغرب المحيط الأطلسي ويحده من الشمال البحر المتوسط من مضيق جبل الطارق حتى خليج مرسين ومن الجنوب الشرقي المحيط الهندي والصحراء الكبري من الجنوب.

إقتصادياً : يندرج النظام الإقليمي العربي ضمن دول العالم الثالث التي تتميز بهيمنة إقتصادية تابعة لمركز السيطرة الرأسمالي ذلك علي الرغم من مكانته في إنتاج البترول وتصديره.

سياسياً : يتميز النظام الإقليمي العربي بغياب الديمقراطية وتهميش الجماهير ومركزية السلطة ومحورية القيادة السياسية ، ومحدودية المشاركة السياسية وشكلية المؤسسات التمثيلية ، هذا ما يخلق الإختلاف في وجهات نظر الدول حول المسائل المركزية مثل القضية الفلسطينية.

والمنطقة العربية أكثر تأهيلاً لإكتساب صفة النظام الإقليمي فهي تزخر بالخصائص التي تعمل علي تقريب مكوناتها ، فعلاوة علي الحاجة إلي الانتماء و إلي القومية العربية هناك عوامل مادية تتمثل في الإمتداد الجغرافي واللغة والتماثل ودرجة التفاعلات التي تظهر علي المستوي التنظيمي حيث تتوافر في المنطقة العربية التنظيمات الرسمية وغير الرسمية هذا بالإضافة إلي وحدة التحديات[١].

[١] - بعيري زكريا ، ***مستقبل النظام الاقليمي العربي وتحدياته*** ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر،ابريل ٢٠١٩، متاح علي لينك https://www.startimes.com/?t=16154935 ، تاريخ الزيارة ١٤-٨-٢٠٢١.

محاور الدراسة :

تنقسم الدراسة إلي عدد من المحاور أهمها

اولاً : خلفيات الأزمة الليبية وأسبابها.

ثانياً : دوافع التدخل التركي في ليبيا

ثالثاً : تأثير التدخل التركي علي الأمن القومي المصري

المحور الأول : خلفيات الأزمة الليبية وأسبابها

تمهيد

تعتبر ليبيا رابع أكبر دولة من حيث المساحة في أفريقيا ، وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها إحتياطات نفطية أكيدة لبلد في العالم ، كما سجلت ليبيا أكبر مؤشر تنمية بشرية في أفريقيا ورابع أكبر ناتج محلي إجمالي في القارة لعام ٢٠٠٩، ويعود ذلك للإحتياطات النفطية الضخمة وتعدادها السكاني المنخفض وتسجل ليبيا كعضو في عدد كبير من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي وإتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية ودول حركة عدم الإنحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول المصدرة للنفط وكوميسا[١] .

كما كان للموقع الجغرافي الذي تحظي به ليبيا أهمية إستراتيجية كبيرة ، إذ تشغل جزءاً مهماً من دول المغرب العربي وشمال أفريقيا ، فبذلك تأتي أهميتها سياسياً وجغرافياً في موقعها كدولة وسيطة [٢].

---

[١]- علي محمد فرج النحلي ، **الأزمة الليبية وتداعياتها علي دول الجوار ٢٠١١-٢٠١٧** ، ماجستير، كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ٢٠١٨، ص٢ .

[٢]- عادل بشير شعيب سعيد الزياني ، **نظرية التدخل لإعتبارات إنسانية بالتطبيق علي الحالة الليبية ٢٠١١**، دكتوراه ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥، ص١٩٦.

تأتي أهمية هذا المحور في محاولة تأكيد أن غياب التوافق داخلياً وخارجياً إزاء ملامح وهوية الدولة المنشودة ، أسهم في عرقلة حل الأزمة في ظل تفاقم الفوضي الأمنية والسياسية ، مع تزايد الخلافات وتعارض المصالح بين الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع الليبي ، الأمر الذي جعل الأطراف الخارجية تساهم في تغذية الخلافات والإنقسامات ، وتحولت ليبيا تدريجياً إلي ساحة حرب بالوكالة بين القوي المتناحرة علي المصالح والنفوذ.

أولاً: خلفيات الأزمة

قبيل إنطلاق ثورة ١٧فبراير ٢٠١١ استدعي الليبيون ذكري الإحتجاجات التي وقعت في فبراير ٢٠٠٦ أمام القنصلية الإيطالية في بنغازي علي خلفية الرسوم المسيئة للرسول ، والتي قمعتها السلطات ، وسقط نحو ١٠ قتلي وإعتقال ١٥٠ شخص ، وقامت السلطات في ١٥فبراير ٢٠١١ بإعتقال محامي اسر ضحايا سجن أبو سليم ، فخرجت المظاهرات عفوية في بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي لكن النظام قابلها بقمع شديد تسبب في مقتل عدد من المتظاهرين وبذلك كانت بداية الثورة وخلال خمسة أيام انهارت قوات النظام في بنغازي وأصبحت في قبضة الثوار بعدها انتقلت المظاهرات إلي طرابلس وبقية المدن الليبية.

في ١٧ فبراير ٢٠١١ اندلع حراك شعبي ضد النظام الليبي وسرعان ما تحول إلي صراع مسلح ، وإنقسام الجيش اليبي إلي مؤيد ومعارض يقاتل كل منهما الأخر، الأمر الذي أدي إلي إنتشار الفوضي وعمليات القتل والسرقة والنهب وترويع المواطنين ، حيث قام المسلحين بأعمال عنف ضد المنشأت الحيوية والمصالح العامة وتحولت ليبيا إلي ساحة قتال [١].

[١]- ضياء الدين محمود غازي خميس ، **العلاقات المصرية السورية وتأثيرها علي قضايا منطقة الشرق الأوسط** ، ماجستير ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٨، ص ٩٩.

تشكل المجلس الإنتقالي الليبي في اعقاب الثورة يوم ٢٧فبراير ٢٠١١ برئاسة القاضي مصطفي عبد الجليل وتم الاعتراف به دولياً ، ووضع المجلس خطة لادارة المرحلة الانتقالية لحين صدور دستور جديد للبلاد يهدف إلي إعادة الأمن والإستقرار في ليبيا وتم اصدار الإعلان الدستوري في أغسطس٢٠١١ وأهم بنوده إصدار قانون خاص لإنتخاب مؤتمر وطني عام والذي أصدره المجلس في فبراير ٢٠١٢.[١]

نظرت الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا وفرنسا إلي التدخل في ليبيا بإعتباره قابلاً للتنفيذ علي أساس أنه سيكون تدخلاً خاطفاً محدوداً في الزمان والمكان وهو تدخل سهل ، بالنظر إلي الطبيعة الجغرافية لليبيا والتوزيع الجغرافي الخاص بها من تركيز الكتلة السكانية والبنية التحتية وقوات القذافي وأنظمته العسكرية في المنطقة الساحلية علي ساحل البحر المتوسط علي مسافة قريبة نسبياً من القوات الجوية لحلف شمال الأطلسي في إيطاليا واليونان ، وعلي مقربة من حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديجول في البحر المتوسط ، بالإضافة إلي ذلك سهلت الطبيعة الصحراوية مسطحة التضاريس تعقب وإستهداف قوات نظام القذافي من ثم كانت العملية العسكرية ضد نظام القذافي عملية عسكرية جوية بحرية في المقام الأول تتمتع فيها الدول الغربية المتدخلة بدراية واسعة [٢].

بعد الإطاحة بنظام القذافي شهدت ليبيا مرحلة انتقالية استعدت خلالها لعقد أول انتخابات تنطلق بعدها البلاد لعهد ما بعد القذافي ، إلا أن غياب التوافق داخلياً وخارجياً إزاء ملامح وهوية الدولة المنشودة أسهم في عرقلة حل الأزمة في ظل تفاقم الفوضي الأمنية والسياسية ، مع تزايد الخلافات وتعارض المصالح بين الأطراف الخارجية المنخرطة في الصراع الليبي الأمر الذي جعل الأطراف الخارجية تساهم في

[١]- احمد سعيد نوفل واخرون ،**الأزمة الليبية إلي أين؟** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، فريق الأزمات العربي ، العدد الثالث عشر، مارس ٢٠١٧، الأردن ، ص٩ .

[2] - christopher s.chivvis,**toppling qaddafi:Libya and the limits of liberal intervention**(Cambridge : Cambridge university press ,2013),p.181, available at https://www.cambridge.org /core/ books/ toppling-qaddafi/32953CAF1D1EE5965D2A6FA8D30851F9 .date of access 9 – 5 – 2024 .

تغذية الخلافات والإنقسامات ، وتحولت ليبيا تدريجياً إلي ساحة حرب بالوكالة بين القوي المتناحرة علي المصالح والنفوذ وبات كل طرف دولي يناصر ظهيراً موالياً له في الصراع الداخلي الذي بلغ مداه بانقسام البلاد إلي معسكرين متقاتلين شرقاً وغرباً [١].

فقد أحدث تشكيل حكومتين متوازيتين في ليبيا حكومة فايز السراج المدعومة من تركيا وجزئيا من المجتمع الدولي ، والأخري التي يقودها المشير خليفة حفتر شرق ليبيا المدعومة من قبل مجلس النواب المنتخب ، نشوء جملة من التحولات الجديدة والمتسارعة علي صعيد الساحة الليبية أفضي هذا الإنقسام الوطني إلي تدخل العديد من اللاعبين الإقليمين والدوليين إلي ليبيا وعزز من تفاقم الحرب الأهلية الليبية وتمددها لتصبح واحدة من بؤر الصراع المركبة التي يختلط فيها البعد الديني بالسياسي والجغرافي بالإقتصادي والدولي بالإقليمي [٢] .

ثانياً: أسباب الأزمة

١. **الطابع الفردي للحكم** خلال فترة القذافي وما اقترن ذلك من إضعاف مؤسسات الدولة وبقائها بشخص القائد .
٢. **النفط** حيث أن ثروات ليبيا النفطية كانت كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور مقتدياً رياح التغيير والثورة التي هبت في مصر ، فقد تحولت الإحتجاجات من سلمية إلي حرب دموية شرسة بين الثوار والنظام بسبب مظاهر الفساد التي كانت منتشرة في كافة النواحي التي من أهمها الإفتقار إلي العدالة في توزيع الثروات خصوصاً في الشرق التي كانت مصدر النفط بالإضافة إلي حالة التخلف التي

[١]- أيه بدر، **تفاعل القوي الكبري مع الأزمة الليبية من التدخل العسكري إلي دعم إجراءات الإنتخابات** ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد ٥٧، العدد ٢٢٧، يناير ٢٠٢٢، ص١٨٩.

[٢]- أحمد بن ضيف الله القرني ، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية** ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، يناير ٢٠٢١، متاح علي موقع https://rasanah-iiis.org/، تاريخ الزيارة ١٥-٢-٢٠٢٣

كانت تجتاح البلاد رغم ثرواتها واضطهاد المعارضة الحقيقية والقمع الامني من خلال اللجان الثورة التي كانت تلاحق المعارضين حتي خارج ليبيا حتي إتسم النظام بأنه قمعي داخلياً وارهابياً خارجياً [١].

ووفقاً لمؤشرمدركات الفساد تصاعد الفساد في ليبيا بإنخفاض ترتيبها من ١٤٦ في عام ٢٠١٠ إل ي ١٦٨ في عام ٢٠١٩ [٢].

٣. **سيطرة القبيلة** حيث كان لطبيعة المجتمع الليبي القبلية وتكديس السلاح وإنتشاره دور كبير في نشؤء الجماعات المسلحة وتضافرت الجهود الداخلية مغ التدخلات الخارجية وأدت إلي سقوط نظام القذافي ومقتله في أول اكتوبر ٢٠١١ فقد كان التدخل الدولي من خلال قرار مجلس الامن رقم ١٩٧٣ الذي دعم الثوار وتمكين إستلائهم علي مخازن الأسلحة المتوفرة بكثرة[٣].

إن دور القبيلة في ليبيا كبير وقوي ومؤثر بشكل كبير فالمسألة القبلية كانت قائمة في المجتمع الليبي وما زالت قائمة وستبقي لفترة طويلة ، كما أن الجهوية "المناطقية" التي افرزتها العوامل الجغرافية هي عوامل ثابتة لا مجال لتغييرها ولا يمكن تجاهل حضورها علي الرغم من ذلك فإن الليبيون عبروا خلال مراحل الثورة عن أن ليبيا واحدة ، وفشل القذافي في إستعداء القبائل الليبية ضد بعضها البعض وهكذا فإن طبيعة الانتفاضة الليبية ضد القذافي ، والإستخدام السياسي للقبيلة واستدعاءها في الصراع من قبل المجلس الانتقالي لحشد التأييد جعلها اداة مناسبة لإقرار الشرعية لحكم البلاد والترشح للعب دور مؤثر في سياق الصراع السياسي ومستقبل البلاد ككيان موحد ، خاصة في المناطق والمدن التي سبق لهم المشاركة

---

[١]- علي محمد فرج النحلي،**الازمة الليبية وتداعياتها علي دول الجوار** ٢٠١١-٢٠١٧، ماجستير ،كلية الاداب والعلوم ،جامعة الشرق الاوسط،الاردن ٢٠١٨،ص٩٣

[2] - transparency international **,corruption perception index2019**,accessible at:https://www.images transparency.org/en/cpi/2019

[٣]- احمد سعيد نوفل ، **الازمة الليبية الي اين؟**،مرجع سابق،ص٨ .

فيها ، والحديث عن تقسيم ليبيا إلي سبعة اقاليم علاوة علي الاقاليم الثلاثة المعروفة وأصبح هناك صراع قبلي واضح بين هذه القبائل للسيطرة علي السلطة [١]

٤. **تعثر المسار الانتقالي** والتحول إلي مسار العنف والسلاح وضعف السلطة المركزية وإنتشار الجماعات المتناحرة

٥. **العامل الجغرافي** حيث تعد ليبيا رابع أكبر البلدان في قارة افريقيا والسادسة عشر علي مستوي العالم من حيث المساحة وهو ما يفرض عليها معضلات كبري من الناحية الجيوسياسية بالإضافة إلي حالة عدم الإستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي زاد من أهمية الأزمة وتداعياتها علي أمن وإستقرار المنطقة [٢]، كما أن الطبيعة غير المركزية للجهات المسلحة إنتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة كانت أهم ما تميزت به الأزمة الليبية فالجهات المسلحة التي شاركت مع الناتو في الحرب لإسقاط القذافي تميزت بالطبيعة غير المركزية [٣].

بذلك يمكن القول أن الثورات العربية بما خلفته من إضعاف لسلطة الدولة علي نطاقها الجغرافي حولت الحدود بين دول الثورات العربية الثلاثة مصر وليبيا وتونس من مجرد اخطار محدودة تتعلق بالصراع بين أجهزة الأمن والمهربين ، إلي تهديد متصاعد للأمن القومي لتلك الدول ، لاسيما في ضوء صعوبة التحكم في ضبط الحدود أو خارطة التهريب وانتقالها من مجرد تهريب بضائع تجارية إلي تهريب سلاح وتهريب بشر.[٤]

---

[١]- جهاد عودة،مدخل اركيولوجي لتنامي الشعور الانفصالي في اقليم برقة في ليبيا،**افاق سياسية**،المركز العربي للبحوث والدراسات،العدد التاسع،سبتمبر ٢٠١٤،ص ص٥٦-٥٧-٥٨

[٢]- احمد سعيد نوفل ،**الازمة الليبية الي اين؟**،مرجع سابق ،ص٨.

[٣]- علي محمد فرج النحلي،**الازمة الليبية وتداعياتها علي دول الجوار ٢٠١١-٢٠١٧**،مرجع سابق ،ص٩٥

[٤]- خالد حنفي علي ،**التنمية والعسكرة مشاكل تأمين الحدود في دول شمال افريقيا**،حالة الاقليم،المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،العدد٦،مارس ٢٠١٤،القاهرة،ص٩

ثالثاً: أسباب فشل ليبيا في تحقيق الإستقرار

سارت التطورات في ليبيا في مسار مختلف عن الذي سارت فيه مصر سواء من حيث سلمية عملية التغيير فيها حيث شهدت ليبيا حرباً اهلية لم يكن لينتصر فيها الثوار دون تدخل عسكري مباشر من الناتو وعدد من الدول العربية وهذا الإختلاف جعل ليبيا مصدر تحديات رئيسية للمصالح المصرية تطلب من مصر إتباع استراتيجيات لإحتواء تأثيرها تمثلت تلك التحديات في :

١- إنتشار السلاح وإحتمال تجدد المواجهات المسلحة بين الثوار الليبيين وبعضهم أو بينهم وبين الموالين للقذافي أو بين المؤيدين للتقسيم والمؤيدين للوحدة ، إنتشار السلاح هذا وفر بيئة ملائمة لإزدهار تجارة السلاح إلي داخل مصرليستقر فيها ، أو لينتقل إلي دول اخري ، إحتواء هذا الخطر تطلب التعاون مع الجانب الليبي في تأمين الحدود المشتركة

٢- تزايد نفوذ الجهاديين الإسلاميين حيث لعبت الجماعة الإسلامية التي عرفت بعلاقتها مع القاعدة دوراً مهماً في مواجهة نظام القذافي ، كما أنها طرف في العملية الانتقالية ، كما كان هناك خطط لدمج الثوار المسلحين في الجيش الليبي ، رغم ذلك كان هناك حاجة لضمان إلتزام ليبيا بالتعاون في محاربة الإرهاب تجنباً لانتشار خطر الارهاب في الدول المجاورة في حالة فشل العملية السياسية فيها.

٣- الدور الليبي في افريقيا لعبت ليبيا في الفترة السابقة دوراً مهماً في منظمة الإتحاد الأفريقي وفي القضايا العربية ، وبعد القذافي لم يتضح دورها في افريقيا وغيابها هذا يخلق عبئاً علي السياسة الخارجية لمصر فوجودها في الإتحاد الافريقي وإنخراطها في قضايا القارة يمثل مصلحة حيوية لمصر [١]

[١] - السيد ياسين واخرون ،**التحولات السياسية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتي ٢٠١٥**،المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري،القاهرة ٢٠١٦،ص ص ٥٨٣-٥٨٤ .

٤- كما أن ليبيا تحتل مكانة مهمة في إستراتيجية شركات الطاقة الروسية خصوصاً شركتي روس اويل وتات بتروليوم ، وقد استثمرت الشركتان بالفعل عشرات الملايين في بعض مناطق الإمتيازات التي حصلت عليها في نهاية عهد القذافي ، لكنها بقيت عاجزة عن تطوير وإستثمار الحقول نتيجة لإندلاع الأزمة الليبية وإستمرارها منذ عام٢٠١١ [١]

المحور الثاني : تطور التدخل التركي ودوافعه

فتحت الثورات العربية مجالاً لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية ، والحد من امتداداتها الإقليمية والحد من التدخلات الخارجية فيها من خلال استضافتها لمؤتمرات لبعض قوي المعارضة كما في سوريا وليبيا واقتراح مبادرات للحفاظ علي الأمن والإستقرار وظهر هذا النهج التركي بوضوح في إعلان اردوغان في ٧ابريل ٢٠١١ عن خارطة الطريق لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاث محاور وهي وقف فوري لإطلاق النار، وإنسحاب القوات الحكومية من المدن ، وإعادة الإمدادات الإغاثية لها وتشكيل نطاقات إنسانية امنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع ،واطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديموقراطي تستوعب جميع الاطراف.

إلا أن الازمات التي تشهدها دول المنطقة أدت إلي ظهور ادوار أمنية عسكرية تركية منها المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وايصال المساعدات الانسانية في الداخل الليبي كما أشارت التحليلات إلي وجود خطط تركية للتدخل

[١] - محمد عبد الكريم،**ليبيا ما بعد القذافي:ازمة القوي الاسلامية وخيارات العنف**،(القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولي ،٢٠١٩)،ص٤٤.

وإقامة مناطق امنة داخل الاراضي السورية ، في حال تدهور الاوضاع فيها للحد من امتداد التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين إلي الاراضي التركية [١].

مظاهر الوجود التركي في ليبيا

قبل اندلاع ثورة فبراير ٢٠١١ تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا علي تعزيز مصالحها الاقتصادية إذ فازت تركيا بنصيب كبير من عقود البناء عام ٢٠١١ ، وقام المستثمرون الاتراك بضخ مليارات الدولارات في قطاع البناء في ليبيا وشاركت شركات الأعمال التركية بنحو ٣٠٤ عقود تجارية في البلاد ونظراً لمصالحها الإقتصادية في ليبيا عارضت تركيا أول الأمر التدخل العسكري لحلف الناتو ضد القذافي لكنها ما لبثت أن غيرت موقفها وساندت الثورة الليبية ثم مرت سياستها بعد ذلك بعدة مراحل

المرحلة الاولي

استمرت حتي عام ٢٠١٤ وحاولت خلالها تركيا إستعادة علاقتها الإقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الإستقرار وإقامة حكومة مركزية تنهي الفوضي ، خاصة وأن الفوضي أدت إلي إنزلاق البلاد نحو حرب أهلية وإلحاق ضرر بالغ بالمصالح التركية ، فلتركيا ما يقرب من ١٥ مليار دولار كإلتزامات تعاقدية غير مدفوعة في ليبيا لكن تنامي الميليشيات والفصائل أدي إلي تنامي التدخلات الخارجية في ليبيا وتحول ليبيا إلي ساحة لصراع إقليمي ، تجلي بإطلاق الجنرال خليفة حفتر عملية عسكرية إنطلاقاً من شرق ليبيا للسيطرة علي البلاد مطلع ٢٠١٤، مما دفع تركيا لدعم الفصائل العسكرية المعارضة ، كما إستضافت تركيا علي أرضها عدد من الشخصيات السياسية المعارضة والمؤسسات الإعلامية المعارضة لمشروع حفتر .

[١]- أحمد سليمان سالم الرحاحلة،**الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الاوسط الفرص والتحديات**،ماجستير ،كلية الأداب والعلوم،جامعة الشرق الأوسط،الأردن ٢٠١٤،ص١٠٠. [١]

المرحلة الثانية من ٢٠١٥-٢٠١٩

دعمت تركيا الإتفاق السياسي الليبي الذي وقع في الصخيرات برعاية أممية في ديسمبر ٢٠١٥ لكن الدول الحليفة لحفتر كثفت دعمها له ضد حكومة الوفاق إلي مستوي إعلان الحرب لإحتلال طرابلس بدعم من قوي دولية لبناء جيش ودولة في ليبيا ، في المقابل أعرب الرئيس التركي دعم حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج وتقديم جميع أنواع المساعدة له لإحباط ما اسماه "المؤامرة علي الشعب الليبي" خاصة بعد الهجوم الذي شنه حفتر علي العاصمة في ابريل ٢٠١٩[١]

بناءاً علي ذلك بدأ الدعم التركي لحكومة الوفاق يأخذ الطابع العلني بعد أن كان محدوداً حيث أرسلت تركيا عربات عسكرية وأسلحة لحكومة الوفاق بموجب اتفاق تعاون عسكري مما نقل تركيا إلي مرحلة المواجهة المباشرة مع حفتر وحلفائها وهددت تركيا قوات حفتر في حال قيامها بأي عمل عدائي أو هجوم علي المصالح التركية .

المرحلة الثالثة

في نوفمبر ٢٠١٩ وقعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني مذكرة تفاهم بشأن السيادة علي المناطق البحرية في البحر المتوسط ، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية خاصة بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجية عن وجود مخزون هائل من النفط والغاز القابل للإستخراج فنياً ، حيث يتجاوز هدف تركيا الأوضاع في ليبيا إلي التواجد في المتوسط كما قامت تركيا وليبيا بتوقيع مذكرة للتعاون الأمني شملت التدريب العسكري ومكافحة الإرهاب والهجرة غير النظامية واللوجستيات والخرائط والتخطيط العسكري ونقل الخبرات [٢].

---

[١] - وحدة الدراسات السياسية،**تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب والخلفيات وردات الفعل**،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،يناير ٢٠٢٠،ص١،متاح علي موقع https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Growing-Turkish-Rol .

[٢] - **المرجع السابق**،ص٢ .

اتفاق الصخيرات تم توقيعه في المغرب تحت رعاية الامم المتحدة وذلك في ١٧ديسمبر ٢٠١٥ وذلك لانهاء الحرب الاهلية الليبية المندلعة منذ٢٠١٤ وقد تضمن ٦٧مادة و٩فصول وأهم ما تضمنه الإتفاق منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني الذي يترأسه رئيس الحكومة نفسه وعلي رأسها قيادة الجيش والقوات المسلحة ، وبدأ مرحلة انتقال جديدة تستمر ١٨ شهر وفي حال عدم انتهاء الحكومة من مهامها قد يتم تمديد المدة إلي ٦ اشهر إضافية ونص الإتفاق ايضا علي تشكيل المجلس الأعلي للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد والإبقاء علي مجلس النواب الليبي المنتخب في يونيو ٢٠١٤ .[١]

تستخدم تركيا الطريقتين البحرية والجوية لإيصال إمدادات التسليح إلي ليبيا ، وقد خصصت ميزانية ضخمة لتطوير الإنتاج العسكري المحلي في مجال بناء السفن المتطورة والسريعة والغواصات وبناء القوة العسكرية الجوية وزيادة اسطول الطائرات بدون طيار، وقد وصلت سفينة امازون التركية إلي ميناء طرابلس في مايو ٢٠١٩ تحمل علي متنها ٤٠ مدرعة لصالح المليشيات المسلحة الدعومة من حكومة الوفاق في طرابلس ، كما أعلنت قوات الجيش الوطني الليبي في اغسطس ٢٠١٩ عن إستهداف وتدمير طائرة إمداد عسكرية تركية ضخمة تحمل ذخائر وطائرات مسيرة وصواريخ متعددة الأغراض[٢].

مشروع قانون في البرلمان التركي للتدخل في ليبيا

صدق البرلمان التركي في يناير ٢٠٢٠ علي مشروع قرار يسمح بإرسال قوات تركية إلي ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني في ليبيا ، وبموجب هذا التفويض البرلماني

[١]- دينا سليمان كمال لاشين ،**الاوضاع في ليبيا وتأثيرها علي الأمن القومي المصري** ،المركز الديموقراطي العربي ،ابريل ٢٠٢٠،متاح علي الموقع https://democraticac.de/?p=65958-

[٢]-عبد المجيد ابو العلا،**التدخل التركي في ليبيا صوره وتداعياته علي الجماعات الارهابية** ، المركز العربي للبحوث والدراسات ،يناير ٢٠٢٠،متاح علي لينك http://www.acrseg.org/41453 .

تستطيع الحكومة التركية إرسال قوات إلي ليبيا وتحديد نطاق إنتشارها وعددها وحظي مشروع القانون بتأييد ٣٢٥ نائب وعارضه ١٨٤ نائب ، استجابت تركيا وجاءت بناءاً علي طلب حكومة الوفاق الوطني التي تتعرض لهجوم ميداني متزايد من قوات الجنرال حفتر الذي اطلق في ابريل ٢٠١٩ عملية عسكرية للسيطرة علي طرابلس بدعم مصري اماراتي وساندته روسيا في مرحلة لاحقة [١].

قرر البرلمان التركي في جلسة طارئة نشر قوات في ليبيا علي الرغم من الإنتقادات القاسية من جانب الإتحاد الاوروبي وحلف الناتو، بأن مثل هذه المشاركة العسكرية تزيد من زعزعة الإستقرار في البلاد وكان الهدف الأول والأخير للتدخل التركي وضع حد للهجمات المستمرة من جانب الجيش الوطني الليبي ومحاولاتهم الإطاحة بطرابلس العاصمة ونجحت القوات التركية والمقاتلين السوريين الذين نشرتهم تركيا في ليبيا للقتال جنباً إلي جنب قوات النظام المعترف بها دولياً وأنهوا الصراع في طرابلس .

مشاركة تركيا في ليبيا ذات طبيعة جيواستراتيجية وكذلك اقتصادية خاصة وأن تركيا أصبحت معزولة بشكل متزايد في شرق البحر المتوسط ومشاركتها في ليبيا تفرض إعادة تنظيم جغرافي استراتيجي مفيد للبلاد [٢].

دوافع الوجود التركي في ليبيا

١- دوافع استراتيجية

من المبادئ الثابتة للسياسة الخارجية التركية رغبتها في توطيد علاقاتها مع دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وذلك لإعتبارها الإمتداد الجغرافي والعمق الاستراتيجي لإنتمائها الإسلامي بعد أن أدركت أنه لا يمكن الإهتمام بالجانب الغربي فقط وإهمال

[١]- وحدة الدراسات السياسية،**تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب والخلفيات وردات الفعل**، مرجع سابق ،ص١ .

[٢]- رحاب ابو العلا صالح ابو العلا،**البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي ٢٠١١**،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ،جامعة الاسكندرية ،المجلد الثامن،العدد الخامس عشر،يناير ٢٠٢٣،ص٧٣٤ .

الدوائر الاخري وعلي رأسها المنطقة العربية ، بالإضافة إلي مبدأ اخر خاص بإتباع طريقة فعالة لمنع أي تكتل عربي ضد تركيا ، حيث تعد هذه المبادئ الدافع الاساسي للدور الذي تلعبه تركيا في ليبيا حيث حرصت تركيا علي أن تلعب دور الوسيط والطرف الثالث وتوطيد علاقتها التجارية مع ليبيا [١].

ارتبطت تركيا بشمال افريقيا منذ قرون بروابط سياسية وثقافية ، ولكن منذ إنهيار الامبراطورية العثمانية وتأسيس الجمهورية الجديدة في عام ١٩٢٣ كانت تركيا قد عزلت نفسها عن مناطق النفوذ التقليدية بما في ذلك شمال افريقيا ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سعت تركيا لتعزيز علاقتها مع الغرب وامتنعت عن الإهتمام بالقضايا العربية ، ومع صعود حزب العدالة والتنمية إلي السلطة عام ٢٠٠٢تحت قيادة رجب اردوغان أصبحت تركيا تدريجياً أكثر اهتماماً بشمال افريقيا مرة اخري ، وبعد انتفاضات ٢٠١١ شهدت السياسة الخارجية التركية في التعامل مع دول شمال افريقيا نقطة تحول هائلة شهدت تلك المرحلة نفوذاً متزايداً لحركات الاسلام السياسي وسعت تركيا لزيادة نفوذها من خلال الوسائل الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وفي هذه الاستراتيجية تري تركيا شمال افريقيا هدفاً ووسيلة في نفس الوقت فهي تشكل هدفاً للتجارة والإستثمار في تركيا ، حيث تمثل المنطقة سوقاً ضخماً تضم نحو ٢٠٠مليون مستهلك ومصدر للتحالفات الاستراتيجية المحتملة .

إن تركيا تعتمد منذ البداية علي اليتين اساسيتين للعودة إلي المنطقة أولاً العامل الإقتصادي التجارة والإستثمار حيث يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً ، ثانياً أدوات القوة الناعمة (المسلسلات والافلام والتبادلات الثقافية والتعليمية واجتذاب الطلاب الأجانب) وذلك لتحسين صورتها ولتقدم نفسها كنموذج للعالم الاسلامي [٢].

---

[١] - **المرجع السابق**،،ص٧٣٢.

[٢] - **نفس المرجع** ،ص٧٠٨

٢- دوافع اقتصادية

تعتبر الدبلوماسية الإقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية المتمثلة في البعد الإقتصادي لسياسات الدول الخارجية والمتمثلة في العلاقات التجارية والإستثمارية فيما بينهم ، وقد اتسمت تركيا بالبراعة في التعامل مع الملفات الإقليمية لتحقيق منافع اقتصادية مع دول المنطقة خاصة مصر وليبيا وقد تسني لتركيا ذلك عن طريق التدخل المؤثر في الأزمة الليبية والسياسات التي اتخذتها في التعامل مع مصر [١].

تلك الروابط الاقتصادية بين تركيا وليبيا قوية من الماضي ذلك أن الموارد الطبيعية الهائلة من احتياطات النفط والغاز، لم تجعل من ليبيا شريكا اقتصادياً جذاباً فحسب وإنما الإمكانيات الكامنة في سوق البناء كانت ايضاً سبباً في إجتذاب الشركات التركية في عهد القذافي ، لكن بعد سقوط القذافي اضطرت تركيا إلي الإنسحاب من أغلب مشاريعها الإقتصادية في ليبيا والتي اسفرت عن خسارة تقدر بنحو ١٩ مليار دولار [٢]، تشكل عودة النفوذ التركي في ليبيا هدفاً لحكومة اردوغان لما تحويه من فرص استثمارية واعدة وموارد نفطية [٣].

حيث يشكل النفط الليبي الذي اكتشف منذ عام ١٩٥٨ وبدأ انتاجه رسميا في عام ١٩٦١ نحو ٩٤% من موارد البلاد وتوجه عائداته للإنفاق علي قطاعات كثيرة ، ومنذ إندلاع أحداث الثورة الليبية تأثرت أعمال الإنتاج والتصدير ، وخسرت معظم الشركات العاملة في مجال الإستكشاف والتنقيب والإنتاج والصيانة وتوقف إنتاج النفط في عام ٢٠٢٠ بواسطة رجال القبائل بعد اغلاقهم غالبية المواني والحقول النفطية في شرق

---

[١]- **نفس المرجع** ،ص٧٠٧.

[٢]- **المرجع السابق**،ص٧٣٤

[٣]- احمد بن ضيف الله القرني،**النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية** ،مرجع سابق ،ص٣.

وجنوب البلاد وتردي بذلك الحالة المعيشية للمواطنين [١] ، لذا تسعي تركيا جاهدة عبر مسارات مختلفة الإستفادة من أجواء الحرب الليبية لتأمين مصدر دائم للطاقة إذ ظلت علي مدار العشرين عاماً الماضية تستورد ٩٥% من إحتياطاتها النفطية من ليبيا ، كما تسعي أن تلعب دور الموزع للنفط الليبي إلي اوروبا بدلاً من المؤسسة الوطنية الليبية للنفط ، وحسب ما نشرته منظمة الأوبك عام ٢٠١٧ أن ليبيا تحتل المركز الخامس عربياً في إحتياطي النفط الخام المؤكد الذي يصل إلي ٤٨.٥ مليار برميل، وهو ما يعادل ٣.٧٦ % من الإحتياطي العالمي ، وبالنسبة للإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي جاءت ليبيا في المركز الثامن عربياً بإحتياطي يقدر ب ١.٥ترليون متر مكعب [٢] .

كما تتصدر ليبيا الدول العربية في إحتياطات النفط الصخري لتحتل المركز الخامس عالمياً ، بعد أن ارتفعت احتياطاتها من ٤٨مليار برميل إلي ٧٤ مليار برميل ويقع هذا المخزون الضخم من النفط الصخري شمال غرب البلاد وجنوبها الغربي [٣].

وفي تقرير نشر في ٢٠٠٧ أشاد صندوق النقد الدولي بالسلطات الليبية وانجازاته في المجال الاقتصادي مشيراً إلي النمو السريع في النشاط غير النفطي ، فقد وصلت نسبة الصادرات غير النفطية في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ إلي ٧.٥% من إجمالي الصادرات الليبية ، وتشكل نحو ١٧٥ مليون دينار سنوياً أغلبها منتجات كيماوية وبتروكيماوية مثل غاز الإيثيلين والبروبلين وسماد اليوريا والنشادر ، بالإضافة إلي منتجات مصنع الحديد والصلب ، وتجدر الإشارة إلي أن الإقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة علي النفط والغاز الطبيعي والذي يسهم بحسب تقديرات عام ٢٠١٠ بنحو ٩٥% من واردات

---

[١] - **المرجع سابق** ،ص٨.

[٢] - **بوابةالوسط:ليبيا الخامسة عربياً في احتياطي النفط الخام والثامنة في الغاز الطبيعي** ، سبتمبر ٢٠١٨،متاح علي موقع https://alwasat.ly/news/libya/218940 .

[٣] - **عين ليبيا،النفط الصخري ليبا الاول عربيا والخامسة عالميا**،فبراير٢٠١٩،متاح علي موقع https://www.eanlibya.com/

التصدير ، و٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي ، و٨٠% من الدخل الحكومي ، هذا الدخل الضخم مع عدد السكان القليل وفرا ناتجاً محلياً إجمالياً للفرد الواحد من أعلي النواتج في افريقيا ، إذ يبلغ تقريبا ١١٠٠ دولار امريكي وبدلاً من التوزيع العادل لمليارات الدولارات من العوائد الإقتصادية تلك علي الشعب الليبي استاثرت بها دائرة ضيقة تتمثل في النظام ورموزه فتفشي الفساد الإقتصادي [1].

رحب خبراء صندوق النقد الدولي بإستئناف مشاورات المادة الرابعة مع ليبيا لعام ٢٠٢٣ بعد توقف دام عشر سنوات بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد بعد سقوط القذافي ٢٠١١ تلك الاضطرابات التي ادت الي تعليق اعداد المؤشرات الاقتصادية وصعوبة اجراء مشاورات المادة الرابعة واصدر خبراء الصندوق تقري اقتصادي حو التقدم الذي احرزته السلطات في الاونة الاخيرة نحو تعزيز اليات جمع البيانات وتبادلها ساعدها في ذلك المرونة التي انتهجتها استراتيجية الصندوق بشأن الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات ، فقد أكد الصندوق ان انتاج النفط وايراداته شهدت تقلبات غير مسبوقة منذ عام ٢٠١١ ،رغم ذلك نجح مصرف ليبيا المركزي في الحفاظ علي رصيد كبير من الاحتياطات الاولية بدعم من نظام الصراف الثابت والضرابط الراسمالية وعدة ترتيبيات مؤقتة وتراجع اسعار النفط مما ادي الي تصاعد عجز المالية العامة والمركز الخارجي وانخفاض احتياطات النقد الاجنبي وفي الاونة الاخيرة نتج عن انتعاش اسعار النفط واستئناف الانتاج النفطي فوائض في الميزانية والحساب الجاري في عامي ٢٠٢١–٢٠٢٢ واستمر تقلب اجمالي الناتج المحلي الذي يتبع عن كثب مسار انتاج النفط وتم كبح التضخم نسبياً علي الرغم من التخفيض الكبير في قيمة الدينار في عام ٢٠٢١ وارتفاع الاسعار العالمية للسلع الاولية بزيادة ٢.٩% في

[1] -**Economy watch Libya economical indicators for the year 2010**,Avaliable from https://www.economy.com/libya/indicators

عام ٢٠٢١ الي ٤.٥%في عام ٢٠٢٢،وفي المستقبل القريب ستعتمد ثروات الاقتصاد الليبي علي انتاج النفط والغاز وعقب زيادة انتاج النفط من مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٢ الي ١.٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٣ يتوقع ان ينمو انتاج الهيدروكربونات بحوالي ١٥% في عام ٢٠٢٣ وان يواصل الارتفاع تدريجياً لاحقاً وتتمثل أهم المخاطر المحيطة في تراجع اسعار النفط بسبب انخفاض النمو العالمي دون توقع وتجدد الصراعات والاضطرابات الاجتماعية مما يؤدي الي تعطل انتاج النفط [١].

ومنذ ذلك الحين حاولت تركيا مراراً وتكراراً إستئناف المفاوضات وإستغلال الوضع غير المستقر في ليبيا تزامناً مع الأوضاع الإقتصادية المتردية في تركيا نتيجة تراجع الإستثمار الأجنبي المباشر وإنخفاض قيمة الليرة فضلاً عن الخسائر التي تكبدها البلاد جراء وباء كوفيد١٩، تلك المشاركة النشطة لتركيا توفر لها مزايا اقتصادية كبيرة علي المدي البعيد ، تتمثل في إكتشافات الغاز فضلاً عن فرص إقامة علاقة حصرية طويلة الأجل مع مصرف ليبيا المركزي مما يحول اسطنبول إلي مركز للخدمات المالية العادية وغير النظامية المرتبطة بالإقتصاد الليبي[٢].

تركيا تريد أن تكون مساهمة في النفط الليبي ، وأن يكون لها الحق في التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا ، بصرف النظر عن الجانب الهيدروكربوني للعلاقة ، فإن ليبيا تشكل فرصة واعدة للأعمال التركية التي تتراوح بين البناء وصناعات الطاقة والدفاع والتي تصل إلي ٢٠مليار دولار امريكي ، الأمر الذي قد يعوض خسائها الفادحة ، وينعش اقتصادها الذي عاني جراء الأزمة التي تفاقمت ما

[1] - **2023Article IV Consultation – press Release ; staff Report ; and Statement by the Executive Director for Libya** ,International Monetary Fund ,available atfile:///C:/Users/ELZAHBIA/Desktop/null-002.2023.issue-201-ar%20(1).pdf

[٢] - رحاب ابو العلا ، **البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي٢٠١١**، مرجع سابق، ص ٧٣٤

بعد كوفيد ١٩ ، وعقب توقيع مصر واسرائيل وقبرص واليونان إتفاقية شرق المتوسط لحرمان تركيا من المنافع الاقتصادية في حقول الغاز المكتشفة في تلك المنطقة ، ومحاولات تطويق تركيا سعت تركيا لإبرام اتفاقيات امنية و بحرية مع حكومة الوفاق الوطني وقامت بعمل مناورات عسكرية بحرية في البحر المتوسط فضلاً عن أعمال الحفر والتقيب في المنطقة المتاخمة للسواحل القبرصية ، ومن ناحية اخري جاء قرار التدخل التركي العسكري في ليبيا كقرار استباقي للمحافظة علي المصالح التركية في غاز شرق المتوسط[١] ، إذ ذهب البعض إلي القول أن اردوغان يحاول تحويل شرق البحر المتوسط إلي بحر تركي وتوسيع مناطق نفوذه في ليبيا ، الأمر الذي قد ينتهي إلي تقسيم البلاد أو المواجهة العسكرية مع مصر [٢].

تلك الصفقة البحرية التركية الليبية بشأن المناطق الإقتصادية الخالصة تهدف إلي تعظيم نفوذ تركيا في شرق البحر المتوسط ، وكذلك منع بناء خط الانابيب دون إذن تركيا إذ أنه من دون موافقة انقرة لا يمكن أن يمر خط انابيب عبر البحر المتوسط ، فتركيا تعتبر أن من حقها التمدد علي طول ٦٠٠ كيلو متر من ساحل البحر المتوسط معتبرة الجرف القاري الخاص بها يصل إلي ليبيا وأنه يعبر بين جزيرتي كريت ورودس اليونانيتين [٣].

---

[١]- **المرجع السابق**،ص٧٣٣ .

[٢]- جنكيز تشارندار ترجمة انيس محسن ،**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط**،مجلة الدراسات الفلسطينية،خريف ٢٠٢٠،متاح علي الموقع https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650552 ،تاريخ الزيارة ٤-٥-٢٠٢٣.

[٣]- جنكيز تشارندار ترجمة انيس محسن ،**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط**،المرجع السابق،ص٢٢ .

وقد صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (١٤٣٧) لسنة ٢٠١٩ ميلادية بشأن إقرار مجلس الوفاق الليبي بمذكرة التفاهم التركية الليبية وتم نشره بالجريدة الرسمية بالعدد الأول لسنه ٢٠٢٠[١].

ولقد تم إرفاق جزء من مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا ضمن هذا البحث ، حيث أنها وجدت متاحة علي الموقع الخاص بالامم المتحدة[٢].

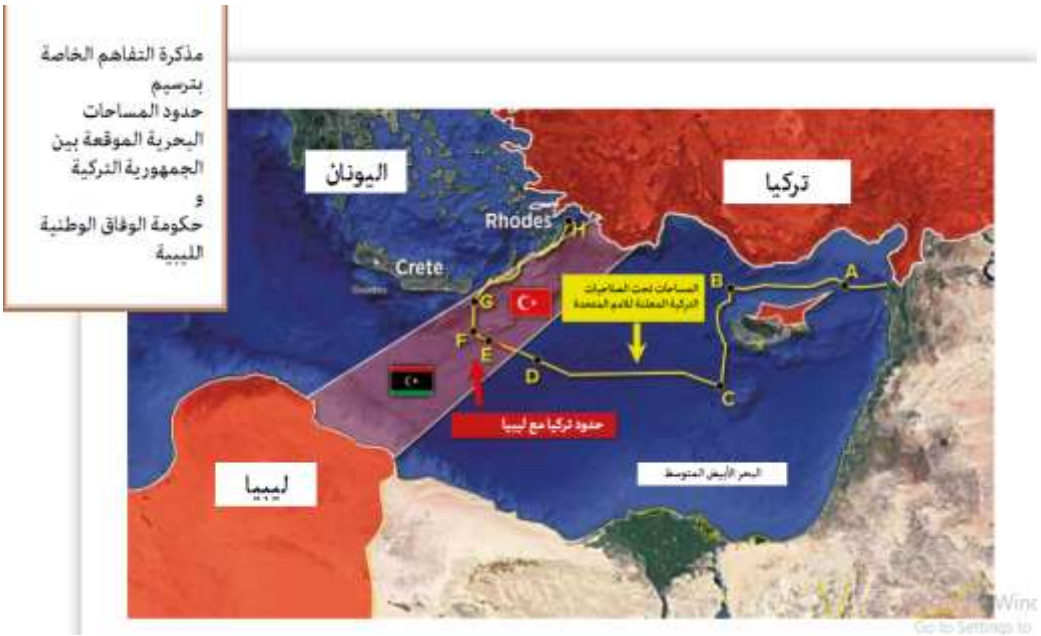

خطوة إسرتاتيجية في معادلة شرق المتوسط:مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا،متاح علي

https://www.iletisim.gov.tr/images/uploads/dosyalar/Libya_AR.pdf

٣- الدوافع السياسية لتركيا

تري تركيا أن حضورها في ليبيا هو مفتاح اللعبة الذي سيعطيها مزيد من القوة والنفوذ والتأثير لتحقيق أهدافها منها السعي لإحداث نظام اقليمي جديد في المنطقة يجعلها

[١]- الجريدة الرسمية الصادرة من وزارة العدل الليبية، متاح عل https://itcadel.gov.ly/wp-content/uploads/pdfs2013/add01-2020.pdf ، تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١/١٥.

[٢]- مذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق ، متاح علي الموقع الالكتروني للامم المتحدة https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/Turkey11122019_%28HC%29_MoU_Libya-Delimitation-areas-Mediterranean.pdf. تاريخ الاطلاع ٢٠٢٤/١/٢٠

تصعد من لاعب إقليمي إلي لاعب متميز حيث يحاول اردوغان خلق أزمة علي المستوي الدولي من شأنها أن تثير دوياً في الرأي العالمي[١].

٤ – الدوافع الأيدولوجية

تعتبر ليبيا ركيزة محورية لتركيا لأسباب ايدلوجية أكثر منها إقتصادية ، فهي يتنافس فيها عديدون علي تمثيل الإسلام السني ، ويتنافسون علي السلطة ، فتركيا هي المركز السابق للخلافة العثمانية في مواجهة مصر ودول الخليج الغنية الإمارات والسعودية اللاعبين الاقليميين المناهضين للإخوان المسلمين ، كما تسعي تركيا إلي المحافظة علي تواجد المشروع الأخواني في شمال افريقيا خصوصاً بعد تراجعه في مصر وتونس والجزائر ، لذا تسعي تركيا أن تكون ليبيا مرتكزاً لتنظيم الاخوان المسلمين في الإقليم ونقطة لإعادة الإنطلاق بعد خسارة نفوذهم السياسي ، وتعد ليبيا هي الموقع المثالي لهذا التواجد لعدة عوامل بعضها يتعلق بالإمكانيات ليبيا وموقعها الجغرافي بين مصر وباقي دول المغرب العربي ، ومواردها وثرواتها الغنية وسيكولوجية الشعب الليبي القبلي[٢] .

فتركيا تقدم نفسها كنموذج قادرعلي دمج الإسلاميين في الحكومة لكنها في الحقيقة نموذج قادر علي إستغلال حركات الإسلام السياسي في المنطقة لتكون بمثابة بوابة للتدخل في الشئون الداخلية للعديد من الدول[٣].

---

[١] - احمد بن ضيف الله القرني،**النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية والامنية** ،مرجع سابق،ص١٠

[٢] - **المرجع السابق**، ص١٦.

[3] - Nibal Ezz Eldin Gameel Attia, **Turkish Foreign Policy towards the Syrian and Libyan Crises (2011-2021),** Journal of political & Economic Studies - Faculty of Politics & Economic -Suez University, pp.12-13, available at https://psej.journals.ekb.eg/article_295750_50d36510e - 8001294e6db17b92fde5c4a.pdf

المحور الثالث : تأثير التدخل التركي علي الأمن القومي المصري

حاولت تركيا مراراً وتكراراً إقناع العالم والمجتمع الدولي بمذكرة التفاهم المبرمة مع ليبيا للإستفادة من غاز شرق المتوسط ولكنها كانت دوماً محاولات فاشلة لا أساس قانوني لها .

فبعد مرور ثلاث سنوات من توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني المثيرة للجدل والتي اثارت حفيظة دول الإتحاد الاوروبي ، وقعت تركيا مذكرة تفاهم اخري حول النفط والغاز في اكتوبر ٢٠٢٢ مع حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ، حيث وقعت نجلاء المنقوش وزيرة الخارجية والتعاون الدولي لحكومة الوحدة الوطنية مع نظيرها التركي "مولود جاويش اوغلو" مذكرة تفاهم للتنقيب عن النفط والغاز في المياه الليبية وأوضحت المنقوش أن تلك المذكرة تصب في مصلحة البلدين وتساهم في حل الأزمة العالمية بخصوص الطاقة "الغاز"، ولفتت المنقوش أن مذكرة التفاهم السابقة الموقعة في مطلع ٢٠٢٠ تحتاج إلي التسجيل لدي الأمم المتحدة ، كما أن بها شق فني لم يجر مناقشته بعد ، ومن جانبه أكد وزير الخارجية التركي أن المذكرة شأن يخص البلدين وليس لأي دولة الحق في التدخل فيه لافتاً أن بلاده لا تعاني من أي نقص في الطاقة متوقعاً مزيد من التعاون التجاري مع ليبيا يتجاوز ٤مليارات دولار، إلا أن رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إعتبر مذكرة التفاهم هذه غير قانونية وغير ملزمة ، لأن ولاية حكومة الدبيبة منتهية قانونياً منذ ديسمبر ٢٠٢١،كما أن محكمة استئناف طرابلس في ديسمبر ٢٠٢٢ قررت تأجيل النظر في المذكرة إلا أن تقدم خمس محاميين للطعن لدي محكمة الاستئناف

ضد الاتفاقية و في يناير ٢٠٢٣ قضت بوقف تنفيذ مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا حول النفط والغاز [١].

موقف مصر من مذكرة التفاهم

ربطت مصر جهودها علي جبهتين شرق المتوسط والأزمة الليبية حيث مثلت تلك الجهود ردع للمسار التخريبي لتركيا ، خاصة بعد أن واجهت مصر محاولات تركيا للتموضع في ليبيا من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع حكومة السراج ، والخاصة بترسيم الحدود البحرية والأمن البحري ، علي خلاف ما تقتضيه القواعد الدولية بتحركات ثنائية وجماعية من منطلق مسؤليتها التاريخية في الحفاظ علي أمن واستقرار المنطقة وتمهيداً لإعادة صياغة دورها الاستراتيجي والجيوسياسي في المنطقة فقد اتسم الأداء المصري بالترابط والديناميكية وقد اعترف الاتحاد الاوروبي بالدور المركزي المصري في إنشاء المنتدي الذي يضم اربع دول قبرص واليونان وايطاليا وفرنسا [٢].

ومن جانبها اعترضت مصر علي مذكرتي التفاهم الموقعتين بين تركيا والسراج واعتبرتهما باطلتين وعدم الإعتراف بأي إجراءات أو تصرفات أو أثار قانونية قد تنشأ عنهما ، نتيجة لمخالفة إجراءات إبرامها للإتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥، كما أن ترسيم الحدود البحرية يكون وفقاً لقانون البحار الذي رفضت تركيا التوقيع عليه ، بالتالي لا يعترف بأي إتفاقيات لا تستند إلي اتفاقيات الأمم المتحدة ، أضف إلي ذلك أن سكرتير عام الأمم المتحدة قد رفض إيداع الإتفاق البحري الذي تم بين تركيا والسراج في ليبيا ، ويشكل هذا الإتفاق مشكلة جسيمة لمصر

[١]- د.ن، **مذكرة تفاهم مع تركيا حول النفط والغاز تثير تجاذبات ليبية** ،اكتوبر ٢٠٢٢،متاح علي الموقع https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣-١٢-٢١

[٢]-عزت سعد،توجهات السياسة الخارجية المصرية منذ عام ٢٠١٤ حتي الان، **افاق استراتيجية**،العدد٣،يونيو ٢٠٢١ ،ص ٤

لأن ليبيا دولة جوار لمصر تربطهما حدود طويلة بالتالي تواجد تركيا يؤثر سلباً علي الأمن القومي المصري بما فيه أمن الطاقة خاصة وأن مصر لا تزال تعمل علي التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط ، وما زالت تعمل علي ضمان استقرار المنطقة من خلال التنسيق مع دول منظمة دول غاز شرق المتوسط [١].

والواقع أن هذا الإطار الثلاثي مصر وقبرص واليونان بات بمثابة عنصر جديد في السياسة الخارجية المصرية منذ تدشينه في نوفمبر ٢٠١٤ لتبادل الرؤي والتشاور حول تطوير علاقات التعاون مع الدول الثلاثة علي مختلف الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية ، وأسهم في تعزيز الدور المصري في المنطقة وتحسين قدراتها علي مواجهة تركيا ، بما يكفل الاستغلال الأمثل للطاقة في شرق المتوسط وفقاً للقواعد الدولية المتفق عليها [٢].

موقف مصر من التدخل التركي في ليبيا

تمثل ليبيا ساحة صراع حالياً بين مصر وتركيا ونقطة تحول في موقع ومكانة كلا البلدين في المجال الإقليمي، فقد تضمن قرار البرلمان المصري الذي اعتمد في يوليو ٢٠٢٠ والذي يجيز للقوات المصرية التدخل في ليبيا إذا دعت الأمور إلي ذلك أو إذا تخطت تركيا الخط الأحمر الذي أعلنه الرئيس السيسي بهدف الإستيلاء علي مدينة سرت وقاعدة الجفرة الجوية وسط ليبيا [٣].

[١] - د.ن،**تحولات العلاقات الليبية المصرية حساباتها ودوافعها** ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،يناير ٢٠٢١،متاح علي لينك/https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages

[٢] - عزت سعد ،**توجهات السياسة الخارجية المصرية منذ عام ٢٠١٤ حتي الان**،المرجع السابق،ص٥.

[٣] - جنكيز تشارندار ترجمة انيس محسن ،**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط**،مجلة الدراسات الفلسطينية،خريف ٢٠٢٠،ص٢١ متاح علي متاح علي https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650552.

القاهرة حليف حفتر إلي جانب الإمارات فقد رفضتا التدخل التركي ووصف الرئيس السيسي حكومة الوفاق بأنها" اسيرة المليشيات المسلحة" وأضاف" كان من الأولي بنا أن نتدخل بشكل مباشر في ليبيا ولدينا القدرة لكننا لم نفعل ذلك"[١].

تأثير التدخل التركي في ليبيا علي الأمن القومي المصري

أن عبور مليشيات حكومة الوفاق المدعومة من تركيا للخط الدفاعي (سرت– الجفرة) ، دعا الجيش المصري لعبور الحدود الليبية الشرقية لحماية حدوده والدفاع عنها ، وتعتبر فرص نجاحه عسكرياً عالية لوجوده بجانب خطوط التمويل عكس الجيش التركي الذي لا توجد لديه قواعد لوجيستية قريبة [٢]، مما يمكن مصر من القيام بعمليات دعم قتالي وإسناد لوجيستي لقوات المشير خليفة حفتر مما يرفع من معنوياتها القتالية ويحمي خطوطها الخلفية[٣].

في يونيو ٢٠٢٠ شنت قوات تركية هجوماً برياً واسع النطاق بهدف الإستيلاء علي الهلال النفطي في منطقة شرق ليبيا تحت غطاء مقاتلات (f-1) تمكن فيه الجيش التركي من الدفع بقواته شرقاً محطة توليد الطاقة في سرت قبل أن تتراجع ويهدف اردغان من وراء ذلك إستعادة السيطرة علي النفط لتمكين حكومة الوفاق من دفع ثمن خسائر تركيا في ليبيا[٤] .

كما أن سيناريو الحرب في ليبيا ضد تركيا يمكن أن يتمركز في وسط ليبيا حول سرت والهلال النفطي والمسافة بين تلك المنطقة ومصر نحو ١٠٠٠كيلو متر بالتالي فإن

---

[١]-وحدة الدراسات السياسية،**تصاعد الدور التركي في ليبيا الاسباب والخلفيات وردات الفعل** ،يناير ٢٠٢٠،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، .

[2]- Yezid Sayigh **,is cairo going to war?**june22.2022,available on https://carnegie-mec.org/diwan/82130

[٣]- دويتشه فيله،**ليبيا تتحول الي كنز لتركيا موقف روسيا من التدخل التركي في ليبيا وكارثة علي المصريين والتونسيين**،يوليو ٢٠٢٠،متاح علي لينك https://www.dw.com/ar.

[٤]- احمد القرني،**النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية والامنية**،مرجع سابق،**ص١٢-١٣**

صانعي السياسة والمخططين العسكريين الأتراك يستبعدون قيام مصر بعملية برية في ليبيا من دون تفوق جوي لدعم القوات البرية خاصة في عملية عسكرية واسعة النطاق في وجود تضاريس وصحاري واسعة مثل ليبيا ، بالتالي فمصر لا تستطيع أن تحقق نصراً ما لم تحصل علي دعم جوي كبير من الإمارات وروسيا وربما من فرنسا حتي تتمكن من مواجهة تركيا في ساحة المعركة الليبية كما أن القوة البحرية التركية قبالة الساحل الليبي تعتبر رادعاً كافياً للبحرية المصرية[١].

هذا التدخل التركي يصعد الحرب بين الفرقاء الليبين ويقوض فرص الحل السياسي للأزمة ومنفذ لتوسيع نفوذ تركيا في المغرب العربي والعمق الافريقي والبحر المتوسط ، حيث استطاعت تركيا الحصول علي مؤطي قدم لها في ليبيا يضمن لها مصدر مستقر ومضمون للنفط والغاز الذي تفتقر لها وبشدة ، ودعم الإسلاميين وتثبيت ركائز الأخوان المسلمين في منطقة المغرب العربي ومصر [٢].

الخاتمة

التغيرات الطارئة في ليبيا وما تمثله من تهديد للأمن القومي المصري ، ليست هي فقط التحدي الرئيسي لمصر وإنما مثل التدخل التركي في ليبيا التحدي الأكبر خاصة في ظل صراع تركيا علي النفوذ في اقليم شرق البحر المتوسط ، إذ أن التحولات في المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة الليبية والمتمثلة التدخل العسكري الروسي إلي جانب الجنرال "حفتر "علي حساب الدور المصري إلي جانب ظهرت تفاهمات تركية روسية حول ليبيا لم تكن القاهرة دور فيها مما مثل تراجع للدور القيادي لمصر في الإقليم ،فمصر لا يمكنها الدخول في حرب مع تركيا دون غطاء روسي واماراتي جوي

[١]- جنكيز تشارندار ترجمة انيس محسن ،**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط**،مرجع سابق ،ص٢٤

[٢]- احمد القرني،**النفوذ التركي في الازمة الليبية التداعيات السياسية والامنية**،مرجع سابق ،ص٢١.

يساعدها ، علاوة علي تسارع وتيرة تطبيع عدد من الدول العربية ودول القرن الافريقي مع اسرائيل في الاونة الاخيرة مثل البحرين والامارات والضغوط علي مصر من قبل السعودية لإنهاء الحصار المفروض علي قطر والمصالحة معها ومع تركيا في ظل ضغوط امريكية ،كل هذا مثل عقبات أمام توجهات السياسة الخارجية المصري في الاونة الاخيرة.

النتائج

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج مفادها أنه :

١) في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصيفها يمكن تلخيص بعض أسباب الأزمة الليبية في التالي :

- غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي حكم البلاد بشكل فردي وعمل علي إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني .
- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره مما أدي إلي وجود تنظيمات وجماعات مسلحة في كل ليبيا وتعدد ولائها.
- التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية في الشأن الليبي والتناقضات بشأن رسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي .
- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح بالإضافة إلي صراع المصالح الشخصية والقبلية .
- بروز الثنائية بين ليبراليين واسلاميين مما أدي إلي الصراع علي هوية الدولة من ناحية والصراع علي السلطة من ناحية اخري

٢) بدأت الثورة الليبية كحراك شعبي ضد النظام الليبي إلا أنه سرعان ما تحول إلي صراع مسلح لغياب التوافق داخلياً وخارجياً بين الأطراف المنخرطة في الصراع ، الأمر الذي أسهم في عرقلة حل الأزمة في ظل تفاقم الفوضي الأمنية والسياسية مع تزايد الخلافات وتعارض المصالح .

٣) أفضي الإنقسام الداخلي إلي تدخل العديد من اللاعبين الاقليميين والدوليين لتصبح ليبيا واحدة من بؤر الصراع المركبة .

٤) تنامي المليشيات والفصائل الليبية إذ كان للقبيلة وإنتشار السلاح دور قوي ومؤثر في تنامي التدخلات الخارجية فيها وتحولها إلي ساحة صراع اقليمي.

٥) تضافرت العوامل الداخلية مع التدخلات الخارجية وأدت إلي سقوط القذافي .

٦) مثلت الحالة الليبية مصدر تحديات رئيسية بالنسبة للمصالح المصرية مما يتطلب من مصر إتباع استراتيجيات لإحتواء تأثيرها .

٧) الموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها للإهتمام بالإعتبارات الإقليمية إذ أن التواجد التركي في ليبيا يجعلها بعيدة عن أي شكل من أشكال التهديد الأمني لأراضيها من ناحية ويعود عليها بمنافع اقتصادية شتي سواء في إطار علاقات تجارية أو مرور مواد الطاقة عبر أراضيها من ناحية اخري ، ويمنحها مجالات أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي من ناحية ثالثة خاصة و أن تركيا أصبحت معزولة بشكل كبير في إقليم البحر المتوسط ومشاركتها في ليبيا يفرض إعادة تنظيم جغرافي استراتيجي مفيد لها ، إذ أن تعزيز تركيا لقوتها الناعمة جعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً علي مستوي المنطقة وشعوبها .

٨) تدخلت تركيا في ليبيا لإعتبارات جيواستراتيجية تخوفها من مزيد من اللاجئين إلي أرضيها في حال تدهور الأوضاع في ليبيا كما أن تدخلها كان لإعتبارات

اقتصادية حيث استطاعت تركيا الحصول علي موطئ قدم لها في ليبيا يضمن لها مصدر مستقر ومضمون للنفط والغاز الذي تفتقر له وبشدة .

٩) جاء التدخل التركي في ليبيا بناءاً علي طلب حكومة الوفاق الوطني التي تتعرض لهجوم ميداني متزايد من قبل قوات الجنوال خليفة حفتر المدعوم من مصر والإمارات وروسيا إذ كان الهدف الأول والأخير من التدخل التركي هو وضع حد للهجمات المستمرة علي حكومة الوفاق .

١٠) من المبادئ الدافعة للوجود التركي في ليبيا هو منع أي تكتل عربي ضد تركيا وتوطيد علاقاتها مع دول المنطقة لإعتبارات الإمتداد الجغرافي والعمق الإستراتيجي وإنتمائها الإسلامي .

١١) قرار تركيا للتدخل العسكري في ليبيا جاء كقرار استباقي للمحافظة علي المصالح التركية في غاز شرق المتوسط.

١٢) مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا تقوض النظام القانوني الذي تسعي مصر لإرسائه في المنطقة ومحاصرة المصالح المصرية .

مذكرة التفاهم

مذكرة تفاهم

بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الوفاق الوطني-ليبيا

حول تحديد مجالات الصلاحية البحرية في البحر الأبيض المتوسط

إن حكومة الجمهورية التركية حكومة الوفاق الوطني-ليبيا، ويشار إليهما فيما بعد بـ"الطرفين".

إذ يؤكدان إلتزامهما بأهداف و مبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يقرران العمل على تحديد المجالات البحرية في البحر الأبيض المتوسط بشكل منصف وعادل والتي يمارسان فيها كافة حقوق السيادة و/أو الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية، مع الأخذ بعين الإعتبار كافة الظروف ذات الصلة،

وبناءً على رغبة الطرفان في إيجاد حلول عادلة ومنصفة للمواضيع الأنفة الذكر بشكل متبادل من خلال المفاوضات البناءة في أجواء تسودها روح علاقات الصداقة بين البلدين،

وإيمانا منهما بأن مذكرة التفاهم هذه سوف تساهم في تعزيز العلاقات بين الطرفين وتشجع على تكثيف التعاون بما يخدم مصلحة البلدين الصديقين،

قد اتفقا على مايلي:

المادة الأولى

الجرف القاري و حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

1. تبدأ حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الجمهورية التركية ودولة ليبيا في البحر الأبيض المتوسط من نقطة "أ" وهي:
(34° 16' 13.720"N - 026° 19' 11.640"E) و تنتهي عند النقطة "ب" و هي:
(34° 09' 07.9"N - 026° 39' 06.3"E)
2. تم توضيح حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المذكرة في الخريطة البحرية رقم
INT 308 Nautical Chart (Data Source: BA 183 Chart Ed.1992
بمقياس رسم، 1: 1.102. 000 (ملحق 1)، وأيضاً تم توضيح الاحداثيات في الخريطة المرفقة في (ملحق 1) ضمن نظام إحداثيات الخريطة باستخدام (WGS- 84 Datum) لتوضيح الإحداثيات الجغرافية المذكورة في الفقرة الأولى.

3. تم توضيح الإحداثيات الخاصة بنقاط الأساس لتحديد خط الوسط في (ملحق-2).

المادة الثانية
ملاحق مذكرة التفاهم

يعتبر الملحقان المشار إليهما في الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة الأولى جزء لا يتجزأ من هذه المذكرة.

المادة الثالثة
التسجيل

فور دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ يتم تسجيلها لدى السكرتيرية العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة الرابعة
حل النزاعات

1. يتم حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم هذه عبر القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم والتعاون المتبادل، وفقاً للمادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة.
2. في حال وجود مصادر ثروات طبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين تمتد لمنطقة الطرف الاخر، يمكن للطرفين عقد إتفاقيات لغرض إستغلال هذه المصادر بشكل مشترك.
3. في حال شروع أحد الطرفين في إجراء مفاوضات مع دولة أخرى لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة معها أو يمس الإحداثيات الموضحة في المادة الأولى، على هذا الطرف إبلاغ الطرف الأخر والتفاوض معه بالخصوص.

المادة الخامسة
المراجعة والتعديل

يجوز لكلا الطرفين أن يقترح مراجعة وتعديل هذه المذكرة باستثناء المادتين الأولى والثانية، بتقديم المقترح كتابيا للطرف الأخر عن طريق القنوات الدبلوماسية، وينم التعديل بموافقة الطرفين.

المادة السادسة

السريان

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ فور إستلام آخر إشعار خطي من قبل أحد الطرفين مفاده إتمام إجراءات إعتمادها عبر القنوات الدبلوماسية وفق الاجراءات القانونية لكل طرف.

حررت ووقعت هذه المذكرة في مدينة أسطنبول بتاريخ 2019/11/27م، من ثلاث نسخ باللغات التركية والعربية والإنجليزية، وكلها متساوية في القوة القانونية. وفي حالة الإختلاف يتم الرجوع للنص الإنجليزي.

عن	عن
حكومة الجمهورية التركية	حكومة الوفاق الوطني- ليبيا
مولود تشاووش أوغلو	محمد الطاهر حمودة سيالة
وزير الخارجية	وزير الخارجية المفوض

قائمة المراجع

(أ) التقارير والوثائق

١- السيد ياسين وإيمان رجب واخرون ،**التحولات السياسية في مصر منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حتي ٢٠١٥**،المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، المسح الإجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة ٢٠١٥،٢٠١٠،القاهرة ٢٠١٦.

٢- مذكرة التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني لترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني

(ب) الكتب

١- محمد عبد الكريم،**ليبيا ما بعد القذافي:ازمة القوي الاسلامية وخيارات العنف**،(القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الأولي ،٢٠١٩)

٢- محمد يعقوب عبد الرحمن،**التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**،(الامارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية ،الطبعة الأولي ،سنة ٢٠٠٥)،متاح علي

https://www.ecssr.ae/publication/

(ت) الرسائل العلمية

١- أحمد سليمان سالم الرحاحلة ، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط الفرص والتحديات**، ماجستير، كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ٢٠١٤.

٢- حيدر كير،**حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة**،(ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر بسكرة،سنة٢٠١٤)

٣- ضياء الدين محمود غازي خميس، **العلاقات المصرية السورية وتأثيرها علي قضايا منطقة الشرق الاوسط**،ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ،القاهرة٢٠١٨.

٤- عادل بشير شعيب سعيد الزياني،**نظرية التدخل لإعتبارات إنسانية بالتطبيق علي الحالة الليبية ٢٠١١**،دكتوراة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،القاهرة ٢٠١٥.

٥- علي محمد فرج النحلي ، **الأزمة الليبية وتداعياتها علي دول الجوار** ٢٠١١-٢٠١٧، ماجستير ، كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط،الأردن ٢٠١٨.

٦- وليد محمد ربيع عبد الحميد،**أبعاد التدخل الإيراني في سوريا(٢٠١١-٢٠١٩)**، دكتوراه ، كلية السياسة والإقتصاد ،جامعة السويس،٢٠٢٢.

(ث) الدوريات العلمية

١- أحمد سعيد نوفل وعاطف الجولاني واخرون ،فريق الأزمات العربي،**الأزمة الليبية إلي أين؟**،مركز دراسات الشرق الأوسط،العدد الثالث عشر،مارس ٢٠١٧،الأردن.

٢- ايه بدر، **تفاعل القوي الكبري مع الأزمة الليبية من التدخل العسكري إلي دعم إجراءات الإنتخابات** ،مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٢٧،المجلد ٥٧، القاهرة، يناير ٢٠٢٢.

٣- جهاد عودة،**مدخل أركيولوجي لتنامي الشعور الإنفصالي في إقليم برقة في ليبيا**، أفاق سياسية،المركز العربي للبحوث والدراسات،القاهرة،العدد التاسع،سبتمبر ٢٠١٤.

٤- خالد حنفي علي ،**التنمية والعسكرة مشاكل تأمين الحدود في دول شمال افريقيا**،حالة الاقليم،المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،العدد٦،مارس ٢٠١٤،القاهرة

٥- رحاب أبو العلا صالح أبو العلا،**البعد الإقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد أحداث الربيع العربي٢٠١١**، المجلة العلمية لكلية

الدراسات الإقتصادية والعلوم السياسية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر.

٦- عزت سعد،**توجهات السياسة الخارجية المصرية منذ عام ٢٠١٤ حتي الان**، أفاق استراتيجية،القاهرة،العدد٣،يونيو ٢٠٢١ .

(ج) المواقع الإلكترونية

أولاً:المواقع باللغة العربية

١- أحمد بن ضيف الله القرني، **النفوذ التركي في الأزمة الليبية التداعيات السياسية والأمنية** ،المعهد الدولي للدراسات الإيرانية،،يناير ٢٠٢١،متاح علي لينك https://rasanah-iiis.org/

٢- جنكيز تشارندار ترجمة أنيس محسن ،**مأزق تركيا في ليبيا وشرق المتوسط**، مجلة الدراسات الفلسطينية،خريف ٢٠٢٠ ،متاح علي https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650552

٣- دويتشه فيله، **ليبيا تتحول إلي كنز لتركيا موقف روسيا من التدخل التركي في ليبيا وكارثة علي المصريين والتونسيين**، يوليو ٢٠٢٠،متاح علي لينك https://www.dw.com/ar

٤- دينا سليمان كمال لاشين ، **الأوضاع في ليبيا وتأثيرها علي الأمن القومي المصري** ، المركز الديموقراطي العربي ،المانيا ،ابريل ٢٠٢٠،متاح علي لينك https://democraticac.de/?p=65958

٥- عبد المجيد أبو العلا،**التدخل التركي في ليبيا صوره وتداعياته علي الجماعات الإرهابية** ، المركز العربي للبحوث والدراسات،القاهرة ،يناير ٢٠٢٠،متاح علي لينك http://www.acrseg.org/41453

٦- وحدة الدراسات السياسية،**تصاعد الدور التركي في ليبيا الأسباب والخلفيات وردات الفعل**،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،القاهرة ،يناير ٢٠٢٠ ،متاح علي موقع
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Growing-Turkish-Rol

٧- **د.ن، بوابةالوسط : ليبيا الخامسة عربياً في إحتياطي النفط الخام والثامنة في الغاز الطبيعي** ، سبتمبر ٢٠١٨،متاح علي لينك
https://alwasat.ly/news/libya/218940

٨- د.ن،**عين ليبيا،النفط الصخري ليبيا الأول عربياً والخامسة عالمياً**، فبراير ٢٠١٩،متاح علي لينك
https://www.eanlibya.com/

٩- د.ن،**تحولات العلاقات الليبية المصرية حساباتها ودوافعها** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،القاهرة، يناير ٢٠٢١،متاح علي
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages

١٠- الجريدة الرسمية الصادرة من وزارة العدل الليبية متاح علي
https://itcadel.gov.ly/wp-content/uploads/pdfs2013/add01-2020.pdf

١١- **مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا** متاحة علي اللينك
https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/Turkey_11122019_%28HC%29_MoU_Libya-Delimitation-areas-Mediterranean.pdf

١٢- د.ن، **مذكرة تفاهم مع تركيا حول النفط والغاز تثير تجاذبات ليبية** ،اكتوبر ٢٠٢٢، متاح علي الموقع
https://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%

ثانياً: المواقع باللغة الانجليزية

1- christopher s.chivvis, **toppling qaddafi:Libya and the limits of liberal intervention** (Cambridge :Cambridge university press , 2013),p.181, available at https://www.cambridge.org/core/books / toppling-qaddafi/ 32953CAF1D1EE5965D2A6FA8D30851F9

2- **Economy watch Libya economical indicators for the year 2010**,Avaliable from https://www.economy.com/libya/indicators

3- Nibal Ezz Eldin Gameel Attia, **Turkish Foreign Policy towards the Syrian and Libyan Crises (2011-2021),** Journal of political & Economic Studies – Faculty of Politics & Economic – Suez University,pp.12-13, available at https://psej.journals.ekb.eg/article_295750_50d36510e8001294e6db17b92fde5c4a.pdf

4- International Monetary Fund , **2023Article IV Consultation – press Release ; staff Report ; and Statement by the Executive Director for Libya** , available at file:///C:/Users/ELZAHBIA/Desktop/null-002.2023.issue-201-ar%20(1).pdf

5- transparency international **,corruption perception index2019**, accessible at: https://www.images transparency.org/en/cpi/2019

6- Yezid Sayigh **,is cairo going to war?**june22.2022,available on https://carnegie-mec.org/diwan/82130